

بلاغ صحفي

حول الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة ليوم الخميس 05 يوليوز 2012

انعقد يوم الخميس 15 من شعبان 1433 الموافق ل 5 يوليوز 2012 الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص للمدارسة والمصادقة على عدد من مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية وتقديم عرض محوري وكذا لمدارسة عدد من المستجدات.

في مستهل الاجتماع، وافق المجلس على ثلاث مشاريع قوانين متعلقة بالاتفاقيات الدولية التي تهم تعزيز التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان في عدد من المجالات القانونية، تقدم بها السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون. يتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 12-69 يوافق المجلس بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادتين المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان، الموقعة بباكو في 14 مارس 2011. في إطار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون المثمر والبناء، انخرط الطرفان في هذه الاتفاقية التي تهدف إلى تثمين التعاون القضائي بين البلدين من خلال توفير الحماية القانونية لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين في القضايا المدنية و التجارية أمام السلطات القضائية للطرف المتعاقد الآخر. كما تتبادل وزارتا العدل لدى الطرفين المتعاقدين، بموجب هذه الاتفاقية، و بناء على طلب، المعلومات حول النصوص القانونية و كذا أنماط العمل في بلديهما بخصوص المواضيع ذات الصلة بالقضايا المدنية و التجارية.

كما وافق المجلس على مشروع قانون رقم 12-70 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين الدولتين. بموجب هذه الاتفاقية، يتعهد الطرفان طبقا لتشريعات البلدين بتبادل أكبر قدر ممكن من التعاون فيما يخص المساطر المتعلقة بالجرائم المعاقب عليها من طرف السلطات القضائية لدى الدولة الطالبة. ويشمل هذا التعاون تبليغ وتسليم الوثائق القضائية وتنفيذ الإنابات القضائية الطلبات المتعلقة بالتحقيقات الجنائية

الدولية وكذا اتخاذ الإجراءات المسطرية كالحصول على شهادات الأشخاص وتسليم الأشياء وتنفيذ الخبرة وتسليم الأدلة والمعلومات بشأن أحكام الإدانة

بعد ذلك، وافق المجلس مشروع قانون رقم 12-72 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان. بموجب هذه الاتفاقية، يتعهد الطرفان بأن يسلما بعضهما البعض، الأشخاص المقيمين في أحد البلدين المتابعين من أجل الأفعال المعاقب عليها بمقتضى قوانين أحد الطرفين و المحكوم عليهم حضوريا أو غيابيا من طرف محاكم الطرف الطالب بعقوبة سالبة للحرية لا تقل عن سنتين. ووفقا للاتفاقية المذكورة لا يسلم أي من الطرفين رعاياه، غير أن الطرف المطلوب يتعهد في نطاق اختصاصه بمتابعة رعاياه الذين ارتكبوا أفعالا جرمية فوق تراب الطرف الآخر شريطة أن يعد الفعل جريمة بمقتضى قانون الطرفين

كما تدارس المجلس وصادق على مشروع مرسوم رقم 313-12-2 بتنظيم المرسوم رقم 891-85-2 الصادر في 31 دجنبر 1985 المحدد بموجبه إجراءات توزيع الإعانة المالية التي تمنحها الدولة من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي. ويندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر وتفعيل التزامات الحكومة مع المهنيين قصد تطوير زراعات الخضروات في البيوت المغطاة، بحيث أنه تم إحداث إعانة مالية للدولة لاقتناء وتركيب البيوت المغطاة المخصصة للإنتاج الفلاحي وذلك بموجب المرسوم رقم 579-10-2 الصادر في 20 ماي 2011. ويتطلب تفعيل هذه الإعانة إدراج المرسوم رقم 579-10-2 السالف الذكر ضمن لائحة النصوص المشار إليها في المادة الأولى من المرسوم رقم 891-85-2 المحدد بموجبه إجراءات توزيع الإعانة المالية التي تمنحها الدولة من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي.

في ختام أشغال المجلس تقدم السيد وزير الصحة بعرض محوري حول البرنامج القطاعي لوزارة الصحة للفترة 2012-2016. وبعد الإشارة إلى أبرز التحديات التي تواجه قطاع الصحة و التي تهم النقص في التمويل وصعوبة الولوج إلى العلاجات و العجز الحاد في الموارد البشرية والعجز في الحكامة، تطرق السيد الوزير إلى إجراءات تنمية قطاع الصحة والتي تهم 55 إجراء مستعجلا توجد حاليا قيد التنفيذ و 13 برنامج يضم 28 مخطط عمليا وكذا الإصلاحات التي سيتم الانتهاء من صياغتها بعد المناظرة الوطنية حول الصحة،

وستكون موضوع ميثاق وطني حول الصحة. كما أشار السيد الوزير في معرض مداخلته إلى مخططات العمل الخاصة بالمحاور ذات الأولوية والتي تهم إعادة التموقع الاستراتيجي لوزارة الصحة وتعميم نظام التغطية الصحية وإرساء الجهوية كاختيار إستراتيجي وتمكين المناطق النائية والقروية المعزولة من التطبيب والولوج إلى العلاجات وإعادة تنظيم المستعجلات الطبية. كما تهم هذه المخططات سياسة التكفل بالأمراض العقلية والنفسية وسياسة الأدوية والصيدلة والمستلزمات الطبية و تأطير و تنظيم الشراكة بين القطاع العام والخاص وتدبير الموارد البشرية وتعزيز الحكامة